



نص الرسالة الملكية السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المؤتمر السادس لجمعية المحاكم والمجالس الدستورية التي تتقاسم استعمال اللغة الفرنسية حول موضوع "المواطن والقضاء الدستوري".

مراكش - 04 يولييه 2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الملك محمد السادس، صاحب الجلالة، جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، في الذكرى العاشرة لصدور الدستور المغربي،

أصحاب المعالي رؤساء المحاكم والمجالس الدستورية،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن ذواعي الاعتزاز أن تحتضن المملكة المغربية أعمال المؤتمر السادس لجمعية المحاكم الدستورية التي تتقاسم استعمال اللغة الفرنسية، برعايتنا السامية، بمدينة مراكش، أرض الحوار والملتقيات الدولية الكبرى.

ويحيب لنا، في البداية، أن نشيد بالأهداف النبيلة لجمعيتكم، ومساهمتها القيمة في نشر ثقافة سيادة القانون، عماد دولة الحق والمؤسسات، وفي النهوض بالعدالة الدستورية، باعتبارها التجسيد الأمثل لسمو الدستور.

ومما يضيف على مؤتمركم أهمية خاصة، كونه ينعقد في نهل التحولات التي يعرفها القانون الدستوري المعاصر، والتصورات المؤسسية التي تشهدنا العديد من بلدان منقطتنا، بمختلف انعكاساتها، وما يقترن بها من تبوء القضاء الدستوري المكانة المتميزة في المنقومة الديمقراطية الحديثة، ليس فقط كأساس للتوازن بين السلطات الدستورية، وإنما باعتبارها أيضا مرجعا لها ولحقوق المواطن في نهلها.

ومن هذا المنطلق، تتجلى وجهة اختياركم لموضوع "المواطن والقضاء الدستوري"، كمحور أساسي لأشغال مؤتمركم، اختيارا يجسد الالتزام القوي بجعل المواطن، بحقوقه وواجباته، وحرياته، ووجوب ضمان كرامته، مرجعا وغاية لعمل المؤسسات الدستورية.



ولنا اليقين، لما هو مشهود للمشاركين في مؤتمركم من دراية قانونية وقضائية واسعة، ولما تحظى به المحاكم والمجالس الدستورية المتمية لجمعيتكم من مصداقية واحترام، بحكم استقلاليتها وكفاءة وحنكة وتجرح أعضائها، بأن النقاش الدستوري البناء وما يسفر عنه من خلاصات وحيهة، سيساهم في توضيح كافة الإشكاليات المرتبطة بالعلاقة العضوية بين المواطن والقضاء الدستوري، وما تصرحه من تحديات فقهية وقانونية، تسائل بإلحاح الوكائف الكلاسيكية للعدالة الدستورية، في ارتباطها بأمس النظم الديمقراطية المعاصرة، وفي مقدمتها مبادئ السيادة وفصل السلط والشرعية التمثيلية.

أصحاب المعالي،

حضرات السيدات والسادة،

يصادف انعقاد مؤتمركم مرور سنة على إقرار دستور جديد للمملكة، بمضامين جد متقدمة، مؤسسة لنموذج دستوري مغربي متميز يشكل المواطن فيه صلب الأولويات والاهتمامات، عماده ترسيخ بناء دولة ديمقراطية حديثة، ترتكز على المشاركة والتعددية والحكمة الجيدة للمؤسسات الوطنية والتربوية، في ربط بين المسؤولية والمحاسبة، وذلك في إطار من التضامن والمساواة وتكافؤ الفرص.

وفي هذا الصدد، فإن دستور المملكة الجديد، بموازاة مع ارتقائه بالمكانة المؤسسة للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتقويتها، في كل فصلها وتوازنها واستقلالها، قد أقر ميثاقا للحقوق والحريات الأساسية بمختلف أجيالها، وذلك ضمن منظومة متكاملة لحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا. كما كرس الآليات الكفيلة بضمان حمايتها وممارستها الفعلية، وفي صدارتها تخويل المواطن حق اللجوء إلى المحكمة الدستورية، لإثارة عدم دستورية أي قانون من شأنه تضييق على نزاع معروض على القضاء، أن يمس بحقوقه وحرياته الدستورية.

ومن الأكد أن هذا التصور يشكل دفعة قوية للقضاء الدستوري في بلادنا، رغم ما ينصوي عليه من تحديات متعددة، مؤسسية وفقهية، تجعل من تفاعل المواطن والقضاء الدستوري مقياسا حقيقيا لحركة المجتمع، ومدى تملكه لقانونه الأسمى، ورافعة قوية لترسيخ حقوق وواجبات المواطنة والديمقراطية الحقة.

وبالنظر لكافة المضامين المتقدمة للدستور الجديد للمملكة، الذي أضحت ديباجته جزءا لا يتجزأ منه، وبارتقاء المجلس الدستوري إلى محكمة دستورية ذات اختصاصات واسعة، فإننا



نتوخى توحيد دعائم المدرسة الدستورية المغربية، الحافلة بعطاء الفقهاء الدستوريين المغاربة، عن
لهريق انبثاق اجتهاد قضائي دستوري خلاق ولصموح، غايته المثلى، تكريس سمو الدستور والتقدير
بأحكامه، نصا وروحا.

ولا يخفى على سيد نصركم أن تزايد الانتكارات التنموية للمجتمع، في كل توالي الأزمات
الاقتصادية والمالية العالمية يستدعي من المحكمة الدستورية المغربية، كما هو الحال بالنسبة
لنظيراتها في جمعيتكم الموقرة، تعبئة كل لهاقاتها من أجل رفع التحدي القضائي الأكبر
لرسم المعالم القانونية والعملية الواضحة للحقوق الدستورية الاقتصادية والثقافية والبيئية للأفراد
والجماعات.

أصحاب المعالي،

حضرات السيدات والسادة،

إن القضاء الدستوري مدعو للانخراط في دينامية جديدة، ترتكز على مساهمة جميع
الفعاليات القضائية والأكاديمية عن لهريق استشعار لصبيعة وخصائصه المجتمعية والمؤسسية والتنموية
الجديدة، في إطار معادلة لا تنفصل فيها التنمية عن الديمقراطية، وكذا عن لهريق آليات
عمله، لا سيما منها مناهج التأويل الدستوري السليم، بمبادئه وحدوده.

وإننا نتطلع إلى أن تواصل جمعيتكم القيام بدورها الفاعل في إضاءة سبل الممارسة الدستورية
والديمقراطية في مجتمعاتنا، والمساهمة في استشراف التحولات المستقبلية، الواعدة بانبثاق نموذج
مؤسسي متجدد، سمته البارزة الديمقراطية الدستورية المواطنة.

كما ندعو جمعيتكم لاستثمار لهابعها التعددي، والتزامها الفاعل بالنهوض بالعدالة
الدستورية، وما يتقاسمه أعضاؤها من قيم سامية، من أجل العمل على إرساء أرضية صلبة لحوار
قضائي دستوري بناء بشكل بالنسبة لمجالسكم ومحاكمكم الدستورية، جسرا للتواصل والتلاقح
الفقهي وتبادل الخبرات والتجارب، والانفتاح على فضاءات لغوية جهوية ودولية أوسع، سواء
كانت أكاديمية أو قضائية بجميع أنواعها دستورية كانت أم عادية.

وبموازاة ذلك، فإننا ندعوكم للمزيد من توثيق روابط الصداقة والتعاون والشاركة بين
مؤسساتكم، لا سيما من خلال توسيع مجال تقاسم الاجتهادات الدستورية المتميزة، والمساهمة
الجماعية في الرفع من القدرات العلمية والمنهجية والإدارية لهيئاتكم.



ولذ نعربا لجميع المشاركون في هذا المؤتمر الهام عن صادق ترحيبنا بكم في بلدكم
الثانري، المغرب، متمنين لكم هيب المقام، فإننا نتطلع إلى مواصلة جمعيتكم لرسالتها النبيلة،
داعين الله تعالى أن يكلل أشغالكم بكامل التوفيق.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."